مكتب المساعدة لمحور مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي

العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ

مذكرة إحاطة: التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي -

نهج أساسي لتلبية الأولويات الإنسانية الأساسية

جين وارد | شباط / فبراير 2024

مقدمة

في عام 2015، أقرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) إرشادات دمج تدخلات مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني. تؤكد هذه "مبادئ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على أن التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، مسؤولية تقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، كما أنها تُعد بمثابة إرشادات تشغيلية موجهة للقطاعات الإنسانية للشروع في أنشطة من شأنها أن تحد كثيراً من تعرض السكان المتضررين من الأزمات للعنف القائم على النوع الاجتماعي. عُمّمت هذه المبادئ التوجيهية تقريباً على جميع الاستجابات الإنسانية حول العالم.[1]

على غرار أهمية التعامل مع مسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني، على القطاعات الإنسانية أن تهتم بقضايا شاملة أخرى (مثل الإعاقة والحماية وغيرها). يتمثل أحد الحلول المقترحة للحد من الازدواجية أو تعدد المسؤوليات الشاملة للقطاعات في اتباع نهج معمم - حيث يتم تجميع القضايا الشاملة في إطار نهج إنساني شامل واحد أو أولوية مواضيعية واحدة، مثل المساءلة أمام السكان المتضررين أو التوطين. في حين يُراد من هذا النهج زيادة الموارد إلى حدها الأقصى وتحقيق فعالية وكفاءة أكبر في الاستجابة الإنسانية، إلا أن هذه العملية قد تواجه قيوداً. قد يؤدي تعميم عملية التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى إضعاف فعالية التدخلات القطاعية بدلاً من تحسينها.

[1] للاطلاع على المبادئ التوجيهية الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وعلى المواد المكملة لها، وللحصول على معلومات حول الانضمام إلى مجتمع الممارسة الذي يضم عاملين وعاملات آخرين في المجال الإنساني ممن يسعون إلى التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني الخاص بالإرشادات الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي: https://gbvguidelines.org. أما للاطلاع على الأسئلة الشائعة حول هذا الموضوع، يرجى زيارة https://gbvguidelines.org/wp/wp-content/uploads/2016/01/GBV-Guidelines-Key-Questions-Answered-Nov15.pdf

تستكشف هذه المذكرة الموجزة هذا الموضوع الهام. تبدأ المذكرة، التي أعدت في المقام الأول لغير المتخصصين والمتخصصات في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي -أي أولئك الذين يعملون واللواتي يعملن في قطاعات الاستجابة الإنسانية غير العنف القائم على النوع الاجتماعي - باستعراض ما يعنيه التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وانعكاسات ذلك على عملية تصميم برامج إنسانية ذات جودة عالية؛ ثم تبحث في أولويتين مواضيعيتين تندرجان ضمن إطار الاستجابة الإنسانية وهما - المساءلة أمام السكان المتضررين والتوطين - ويستكشف كيف يمكن للتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي تعزيز هاتين الأجندتين. تمضي المذكرة في مناقشة بعض القيود المحتملة الماثلة أم لجهات الفاعلة في القطاع عند تعميم أو دمج التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي على هذه المجالات المواضيعية الأوسع نطاقاً. تختتم المذكرة ببعض الخلاصات الرئيسية حول كيفية تكريس النجاح في التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع قطاعات الاستجابة الإنسانية وضمان أفضل النتائج للبرمجة القطاعية.

ما هو التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي؟

يتمثل الهدف العام للتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في جعل الأنظمة والخدمات الإنسانية آمنة ومستجيبة لاحتياجات وحقوق النساء والفتيات المعرضات لخطر العنف أو اللاتي تعرضن للعنف. تتقاطع عملية التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي مع جميع قطاعات الاستجابة الإنسانية وهي تختلف عن البرمجة المتخصصة في العنف القائم على النوع الاجتماعي - ولكنها مكملة لها - والتي تركز على خدمات الاستجابة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي (مثل الرعاية السريرية والدعم النفسي والاجتماعي) وتدخلات الوقاية طويلة الأجل. تكمن إحدى أبرز خصائص عملية التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في كون المسؤوليات المبينة في المبادئ التوجيهية للعنف القائم على النوع الاجتماعي لا تهدف إلى زيادة عبء العمل على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بل إلى مساعدة هذه الأخيرة على ممارسة عملها بكفاءة وفعالية أكبر.

كيف يدعم التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي النتائج الإنسانية الأساسية؟

كما هو موضح في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، لا تقتصر أهمية عملية التخفيف من المخاطر على دعم القطاعات في الحد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبطة بتنفيذ البرامج فحسب، بل تعزز أيضاً قدرة السكان المتضررين على الصمود وتساعد على تعافي الجماعات والمجتمعات. تتماشى المبادئ والنُهج القائمة على الحقوق والمرتكزة على الناجيات والمستنيرة بمبادئ حقوق الإنسان والنسوية التي توجه عملية التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي مع العديد من النتائج الإنسانية الأساسية، مثل، على السبيل المثال لا الحصر، الحلول الدائمة والمستدامة والإدماج والتمثيل والمساءلة والشراكة.

توضح التقييمات ودراسات الحالات على مستوى البرامج والقطاع كيف أن التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي يُعد ممارسة جيدة لكونها تدعم البرامج القطاعية لتحقيق أهدافها المحددة بشكلٍ أفضل.[2] صاغت بعض القطاعات إرشاداتها الخاصة بمجموعتها العالمية التي تستند إلى المبادئ التوجيهية الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وتعززها.[3] ترتبط عملية التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بالعديد من الأولويات الراهنة في العمل الإنساني. فيما يلي وصف مفصّل لاثنين من هذه الأولويات - أي المساءلة أمام السكان المتضررين والمساعدة في التكييف والتوطين.

ما هي الروابط المحددة بين التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والمساءلة أمام السكان المتضررين؟

تصف اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المساءلة أمام السكان المتضررين بأنها "التزام نشط باستخدام السلطة بمسؤولية، من خلال مراعاة الأشخاص

---

[2] على سبيل المثال، يمكن الاطلاع على:
فيشر ج، ريد ب، فيدال ج. (2018). إنارة الطريق: الإضاءة والصرف الصحي وخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في مخيم أوموغو الإرشادي، أوغندا.
https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620606/rr-lighting-the-way-research-uganda-211218-en.pdf?sequence=3؛ أوكسفام (2018). بقعة ضوء: كيف تؤثر الإضاءة في مرافق الصرف الصحي أو حولها على خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في المخيمات.
https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620605/gd-shining-light-sanitation-gender-211218-en.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[3] يمكن أيضاً الاطلاع على التوجيهات العالمية لمجموعة المأوى:
https://sheltercluster.org/gbv-shelter-programming-working-group/documents/site-planning-guidance-reduce-risk-gender-based

الذين تسعى المنظمات الإنسانية إلى مساعدتهم ومساءلتهم ومحاسبتهم"[4] تدعم عملية التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي المساءلة أمام السكان المتضررين في جميع هذه المجالات الثلاثة.

- √ تعني الأخذ بالحسبان (المراعاة) منح المجتمعات المحلية نفوذاً فعلياً للتأثير في عملية صنع القرار بطريقة جامعة وغير تمييزية وتأخذ في الحسبان تنوع المجتمعات المحلية. تمثل عملية التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي عنصراً مهماً في بلورة النهج الإنساني لعملية المساءلة أمام السكّان المتضررين وذلل من خلال تحديد النساء والفتيات ودعمهن ومساعدتهن على الاضطلاع بأدوار قيادية. تنطوي عملية التخفيف من مخاطر العنف القائم على نوع النوع الاجتماعي على التشاور مع النساء والفتيات بشكل منتظم عند تقييم البرامج ورصدها. علاوةً على ذلك، لا تركّز هذه العملية فقط على تلبية الاحتياجات الفورية للأشخاص الأكثر تضرراً، بل أيضاً على تعزيز حقوق النساء والفتيات بتنوعهن وتمكينهن على المدى الطويل في كل مرحلة من مراحل التدخل الإنساني.
- √ يعني الشرح التفصيلي مشاركة المعلومات بطريقة فعالة وشفافة فيما بين المجتمعات. لا تعزز عملية التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي من إشراك المجتمعات المتضررة فحسب، بل تدعم أيضاً تطوير أطر لرصد التدخلات والنتائج؛ كما تهدف إلى ضمان مراعاة معايير السلامة والأخلاقيات عند جمع البيانات ومشاركها، بحيث تُتبادل المعلومات بطريقة تفيد جميع السكان المتضررين، بمن فيهم النساء والفتيات.
- √ يعني الخضوع للمحاسبة (المساءلة) كفالة أن تتمكن المجتمعات الأهلية من تقييم تصرفات الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وحيثما أمكن، تغييرها أو مجازاتها. تستدعي عملية التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، الاهتمام بأوجه عدم المساواة التي لا تغذي العنف القائم على النوع الاجتماعي فحسب، بل أشكال أخرى من التمييز والإقصاء تعاني منها النساء والفتيات؛ كما تسعى إلى تحويل علاقات القوة، وإعطاء النساء والفتيات حيزاً أكبر للتعبير وإشراكهن مباشرة في عمليات صنع القرار. يشمل ذلك دعوتهن للمساهمة في استراتيجيات الاستجابة الإنسانية. كما يعني ذلك تضمين المشاورات المستمرة مع النساء والفتيات حول مخاوفهن المتعلّقة بالسلامة والعواقب غير المقصودة المحتملة في عملية رصد أوضاع القطاع.

ما هي الروابط المحددة بين التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وعملية التوطين؟

يمكن تعريف التوطين بأنه "عملية الاعتراف بالقيادة من قبل السلطات المحلية وقدرة المجتمع المدني المحلي في العمل الإنساني واحترامها وتعزيزها، من أجل تلبية احتياجات السكان المتضررين بشكل أفضل وتهيئة الجهات الفاعلة الوطنية لتولّي زمام الاستجابات الإنسانية في المستقبل".[5] على غرار المساءلة تجاه السكان المتضررين، حظي التوطين بقدر هائل من الاهتمام في المجتمع الإنساني، واجتذب التزامات من جميع الجهات المانحة الإنسانية الرئيسية تقريباً ووكالات أممية ومنظمات غير حكومية دولية.

يعزز التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي أجندة التوطين في الاستجابة الإنسانية على نحوٍ كبير وذلك من خلال تحدي اختلال موازين القوى وتركيز أصوات الجهات الفاعلة المحلية وفاعليتها، لا سيما النساء منها. تشدد المبادئ التوجيهية الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي على أهمية "المشاركة الفعالة لجميع أفراد المجتمعات المتأثرة؛ ويشمل ذلك القيادة والمشاركة الفعالة للنساء والفتيات - إلى جانب الرجال والفتيان - في جميع أنشطة التأهب والتصميم والتنفيذ والرصد والتقييم".[6]

تشمل بعض الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز الدور الريادي للنساء ومنظمات حقوق المرأة وإشراكها في عملية التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي التعاون، الجهات الفاعلة في القطاع الداعمة لتولّي منظمات حقوق المرأة زمام عمليات التدقيق في السلامة؛ والمناصرة ضمن نظم الاستجابة الإنسانية في سبيل احتياجاتهن وحقوقهن؛ وإشراكها فعلاً في الجهود الرامية لتصميم برامج تسعى للتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي ورصدها؛ وتيسير و/أو إشراك النساء وهذه المنظمات في تيسير تدريبات وغيرها من مبادرات بناء القدرات المرتبطة بالتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. صاغت بعض القطاعات إرشادات تؤكد على أهمية تعزيز قيادة النساء والفتيات ومشاركتهن، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي.[7]

هل ينبغي تعميم مساعي التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي على الجهود الأوسع للمساءلة تجاه السكان المتضررين و/أو

---

[4] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (غير مؤرخ) المساءلة أمام السكان المتضررين: لمحة موجزة.
https://interagencystandingcommittee.org/sites/default/files/migrated/2015-12/iasc_aap_psea_2_pager_for_hc.pdf

[5] روبستورف، ك. (2020) دعوة للتفكير النقدي في جدول أعمال التوطين في العمل الإنساني، مجلة العالم الثالث الفصلية، *41*(2)، 284-301،
DOI: 10.1080/01436597.2019.1644160.

[6] إرشادات دمج تدخلات مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ، ص 4.

[7] على سبيل المثال، صاغت مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية هذا الأمر في التزاماتها الخمسة الدنيا ومجموعة أدوات السلامة وإمكانية الوصول المصاحبة لها. لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على: https://gbvguidelines.org/document/wash-minimum-commitments-to-safety-and-dignity-framework-and-tools/

التوطين؟

كما ذُكر في مقدمة هذه المذكرة، على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تضمن في عملها قضايا متعددة ومتداخلة. إلى جانب التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، تشمل بعض المسؤوليات الأخرى التي تقع على عاتق هذه الجهات، على سبيل المثال، تعميم مراعاة السن والإعاقة والنوع الاجتماعي وخدمات الصحة العقلية وتلك الخاصة بالدعم النفسي-الاجتماعي. للحد من الازدواجية في العمل، تتمثل أحد الحلول المقترحة في تعميم القضايا المتداخلة والمتعددة - أو دمجها في إطار تدخلات مرتبطة بمجال مواضيعي واسع من مجالات العمل الإنساني، مثل برنامج المساءلة أمام السكان المتضررين أو التوطين. في حين يمكن لهذا النهج أن يتسم بالكفاءة في بعض المجالات، إلا أنه ثمة جوانب مهمة للتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي أغفلتها هذه المجالات المواضيعية الأوسع نطاقًا أو لم تسلّم بها أصلاً.

تسلط المبادئ التوجيهية المتعلّقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي الضوء على إجراءات محددة يمكن اتخاذها لتحسين البرمجة القطاعية. هذا وتشير هذه الإرشادات إلى أنه يمكن لعدم اعتماد هذه الإجراءات "أن يؤدي إلى فشل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في الوفاء بمسؤولياتها الأساسية إزاء تعزيز وحماية حقوق السكان المتضررين".[8] على هذا النحو، من شأن تعميم عملية التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي لكي يدمج العمل الواضح والهادف الرامي إلى التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في مناهج أكثر عمومية أن يسفر عن تبعات محددة غير مقصودة. فيما يلي بعضها.

الرسم التخطيطي 1: المخاطر المحتملة المترتبة على لقطاعات عند عدم التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي[9]

مجالات العمل الإنساني	أمثلة على الأضرار التي تلحق بالسكان المتضررين نتيجة عدم التعامل مع قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي
تنسيق وإدارة المخيمات	عندما لا تؤخذ حقوق واحتياجات النساء غير المتزوجات والنساء الأخريات المعرضات للخطر في الاعتبار أثناء تخطيط مواقع المخيمات، قد يوضعن في أماكن معزولة أو غير آمنة، مما يجعلهن أكثر عرضة للتحرش الجنسي وأعمال العنف.
حماية الطفل	يمكن للمساحات الصديقة للأطفال التي تشيّد في مواقع معزولة أو التي تفتقر إلى وجود موظفات من الإناث أن تزيّد من تعرض الأطفال، وخاصة الفتيات للعنف. إذا لم يتلقَّ الموظفون والموظفات التدريب المناسب، فقد لا يتعرّفون على المخاطر المتمثلة في العنف القائم على النوع الاجتماعي وغيره من أشكال العنف بحق الفتيات والفتيان أو قد يعجزون عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حصول الفتيات الناجيات على خدمات الرعاية والدعم. يمكن للأطفال أن يصبحوا أكثر عرضة للانتهاك والاعتداء الجنسيين من قبل العاملين في المجال الإنساني وخاصة أولئك المتواجدين في المساحات الصديقة للطفل في حال لم يتم التحقق جيداً من هوية وسجّل هؤلاء.
التعليم	يمكن لبرامج التعليم التي لا تراعي الحقوق الخاصة والاحتياجات والضعف الذي تواجهه الطالبات بشكل خاص، أن تزيد من تعرضهن للاستغلال من قبل المعلمين وتؤدي إلى تسربهن من المدرسة، كما قد ترفع من مخاطر تزويجهن المبكر والقسري. من شأن وجود مسافات بعيدة بين المدارس والمنازل الحؤول دون التحاق الأطفال ولا سيما الفتيات بالمدارس، كما يزيد من مخاطر تعرضهن للتحرش أو الاعتداء الجنسي أثناء تنقلهن لمسافات طويلة.
الأمن الغذائي والزراعة	عندما يكون الحصول على الغذاء غير كافٍ قد تضطر النساء والفتيات اللواتي غالباً ما يُكلّفن بالبحث عن الوقود والطعام للذهاب إلى مناطق غير محمية، حيث يزداد تعرّضهن للاعتداء الجنسي وحتى إرغامهن على ممارسة الدعارة.
الصحة	يعيق مقدمو الرعاية الصحية غير المدربين أو المهيئين لاستقبال من دون إصدار أحكام مسبقة الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، (أطفالاً كانوا أم بالغات) ، وصول هؤلاء لخدمات منقذة للحياة.
السكن والأراضي والملكية	من شأن الالتزام بالأعراف والممارسات التقليدية في برامج الإسكان والأراضي والممتلكات مثل توريث الأرامل أو حصر الميراث بين الذكور أو منح حق الانتفاع بالأراضي للذكور في الأسرة أن يزيد من انجرار النساء إلى ممارسة أنشطة غير آمنة

[8] إرشادات دمج تدخلات مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ، ص 15.

[9] مقتبس من إرشادات دمج تدخلات مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ، ص 15.

الأعمال الإنسانية المتعلّقة بالألغام	لكسب رزقهن (مثل البغاء القسري)، بالإضافة إلى معاناتهن من العنف من جانب شريكهن الحميم وأشكال أخرى من العنف الأسري. قد تحظى النساء والفتيات اللواتي يتعرضن لإصابة مباشرة نتيجة انفجار بفرص أقل من نظرائهن الذكور في الحصول على الدعم اللازم لإعادة التأهيل الجسدي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. قد تؤدي إعاقتهن الناتجة عن الإصابة إلى زيادة تعرضهن للعنف من شريكهن الحميم وأشكال أخرى من العنف الأسري.
سبل العيش	قد يؤدي توجيه البرامج الهادفة إلى تحسين سبل المعيشة للنساء والمراهقات دون الاهتمام بالمخاطر المقترنة بتغير الأدوار الجندرية إلى تعريضهن أكثر للعنف من قبل شركائهن الحميمين و/أو الذكور في المجتمع المحلي.
التغذية	يمكن لعدم تضمين الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامج التغذية أن يدفع الأسر الفقيرة إلى محاولة تلبية احتياجات بناتهم الغذائية عبر تزويجهن قسراً و/أو زواج الأطفال، أو التضحية بتغذية الإناث من أجل تلبية احتياجات الذكور، كما قد تكون الأمهات اللواتي يعانين من حالة تغذوية سيئة أقل قدرة على حماية أطفالهن من العنف القائم على النوع الاجتماعي وأشكال العنف الأخرى.
الحماية	يمكن لأنشطة الرصد في مجال الحماية التي لا تأخذ بعين الاعتبار المبادئ الأخلاقية الأساسية المتعلقة بجمع البيانات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي تعريض الناجيات لخطر الوصم أو الانتقام في حال كشفت عن هويتهن.
المأوى والاستقرار والتعافي	عندما لا تأخذ البرامج في الحسبان حقوق واحتياجات النساء اللواتي يفتقرن إلى المهارات أو القوة الجسدية اللازمة لجمع مواد البناء أو القيام بأعمال التشييد، فقد تجد بعض النساء أنفسهن مضطرات إلى تقديم خدمات جنسية أو تنازلات أخرى مقابل الحصول على مواد الإيواء و/أو المساعدة في البناء. بالإضافة إلى ذلك، إذا كان العاملون في مجال المأوى والمستوطنات والتعافي وخصوصاً أولئك المتواجدون في المخيمات يفتقرون إلى بروتوكولات واضحة لتوفير مأوى بديل للأشخاص الذين يحتاجون إلى الانتقال من مساكنهم الحالية، فقد تجد النساء والفتيات أنفسهن مجبرات على البقاء في بيئات تتعرضن فيها للعنف المنزلي.
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	يعرّض عدم توفير وصول آمن إلى نقاط المياه ودورات المياه ومرافق استحمام مفصولة للجنسين يسهل الوصول إليها، النساء والفتيات وغيرهن من الفئات للاعتداء الجنسي.

المربع 1: المخاطر المترتبة على تعميم العنف القائم على النوع الاجتماعي على الحماية

فمثلًا في النيبال في فترة ما بعد الزلزال، أدى غياب المساءلة والحوار مع النساء والفتيات من بين السكان المتضررين إلى عدم حصولهن على إمدادات صحية كافية على الرغم من مطالبتهن المتكررة، في التقييمات متعددة القطاعات، بإعطاء النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية الأولوية. تتعرض النساء والفتيات في النيبال لخطر العنف الجنسي بسبب ممارسة ضارة تُدعى "تشوبادي" *(chhaupadi)* حيث تُجبر الفتيات على العيش خارج منزلهن أثناء دورتهن الشهرية. كانت أرجحية إبلاغ الفتيات اللاتي كن ينمن في مكان آخر أثناء فترة الحيض أكثر من الضعف مقارنة بغيرهن ممن تعرضن للاغتصاب منذ وقوع الزلزال. لم تسلط المناقشات مع "المجتمع" الأوسع نطاقاً الضوء على هذه القضية لأن احتياجات النساء والفتيات لم يعتبرها أهل القرار أولوية - سواء كانوا من المجتمع المحلي أو المجتمع الإنساني الدولي.

بالإضافة إلى هذه التبعات غير المقصودة المحددة، تترتب مخاطر أخرى على تعميم عملية التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي على مجالات مواضيعية أوسع مثل برنامج المساءلة تجاه السكان المتضررين أو التوطين. فيما يلي بعض هذه المخاطر:[10]

- التعتيم بدلاً من الكشف عن احتياجات النساء والفتيات. من مخاطر تعميم العنف القائم على النوع الاجتماعي أن تتغافل التقييمات والعمل اللاحق غير عن النوع الاجتماعي. (لمزيد من الإضاءة على هذا الموضوع يمكن الإطلاع على المربع 1.)
- تعزيز الحياد الجندري في حين تدعم عملية التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي (والبرمجة المتخصصة في العنف القائم على النوع الاجتماعي) نهجاً تقاطعياً لفهم المخاطر ومواطن الضعف لدى مختلف النساء والفتيات، تشير الأدلة إلى أنه يمكن لتضمين التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في مجالات مواضيعية أوسع أن يؤدي إلى الميل إلى جمع جميع أشكال العنف بين الأشخاص تحت مظلة واحدة، مما يحجب ديناميكيات النوع الاجتماعي والسلطة الخاصة التي تدفع العنف القائم على النوع الاجتماعي.[11]

[10] مثال نيبال الوارد في المربع 1 والنقاط الرئيسية الأخرى مأخوذة من ورقة بحثية صادرة عن مركز Eclipsed وتحالف النسويات من أجل التغيير الإجتماعي (COFEM) (2017) : عندما يحجب جدول أعمال الحماية الواسع النطاق احتياجات النساء والفتيات.
https://cofemsocialchange.org/learning-advocacy-tools/cofem-svri-paper-video-series/

[11] يحدث ذلك في برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي، على سبيل المثال، عندما تحجب مناهج الحماية العامة الدوافع التفاضلية واحتياجات الاستجابة للعنف الذي تتعرض له الإناث مقارنة بالعنف الذي يتعرض له الذكور. أدى ذلك إلى سيناريوهات يتم فيها ببساطة إضافة الرجال والفتيان الناجين من العنف إلى السياسات والأطر والبرامج القائمة المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي التي وضعت أصلاً لمعالجة حقوق النساء والفتيات واحتياجاتهن. من الأمثلة على ذلك طلب الجهات المانحة في العديد من حالات الطوارئ الإنسانية في جميع أنحاء العالم أن تشمل الأماكن الآمنة للنساء والفتيات برامج للناجين الذكور من العنف. للمزيد من المناقشة حول هذا الموضوع، يمكن الاطلاع على:

- تقليص المساحة والموارد الضئيلة أصلاً والمخصصة للنساء. تشهد جميع حالات الطوارئ الإنسانية عدم اهتمام بالعنف القائم على النوع الاجتماعي من شأن دمج التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في جداول الأعمال الإنسانية الأوسع نطاقًا إلى أن يزيد من التقليص الذي يطال أصلاً تمويل برامج مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي.[12]
- الفشل في دعم التغيير التحويلي. من شأن تعميم عملية التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في برنامج المساءلة تجاه السكان المتضررين و/أو التوطين يمكن أن يعمل في الواقع ضد التغيير الذي تسعى إليه كل من هذه الأجندات الإنسانية الأوسع نطاقاً. يمكن التغاضي عن اختلال ميزان القوى التي يتم تناولها على وجه التحديد في عملية التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. يمكن تهميش النساء والفتيات كعوامل رئيسية للتغيير الاجتماعي الإيجابي الذي هو أساس الانتعاش المستدام.

النقاط الرئيسية الموجّهة للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني

- تعد عملية التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي أمراً أساسياً للبرمجة الإنسانية الجيدة.
- إن الجهود المبذولة لتعميم القضايا الشاملة أمر مفهوم بالنظر إلى نطاق القضايا الشاملة وإمكانية التداخل في برمجة هذه القضايا.
- إلا أن إدراج عملية التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى جانب قضايا شاملة أخرى في جداول أعمال إنسانية أوسع مثل برنامج المساءلة أمام السكان المتضررين الأوسع نطاقاً أو التوطين قد يقوض نجاح البرمجة القطاعية. كما أنه يهدد أيضاً بتقويض و/أو إضعاف الأهداف التي تسعى إليها هذه الأجندات الإنسانية الأوسع نطاقًا.
- من المهم الربط بين عملية التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والأولويات الإنسانية الأخرى، ولكن ليس إلى الحد الذي لا يوجد فيه عمل محدد وموجه للتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. لن يقتصر الأمر على أن التحرك لإدراج هذه العملية سيقلل من فعالية عمل القطاع في مجال التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي فحسب، بل إن هذا النهج يخاطر أيضاً بعكس النجاحات التي حققها القطاع في معالجة حقوق النساء والفتيات وسلامتهن وحمايتهن.
- يجب أن تُستكمل الأولويات الإنسانية مثل برنامج المساءلة أمام السكان المتضررين والتوطين بالتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي لتكون أكثر فعالية. يتماشى حمل راية التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي مع الالتزامات الإنسانية بتلبية حقوق النساء والفتيات واحتياجاتهن في الاستجابة الإنسانية وتعززها. يكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في ظل الظروف العالمية الحالية التي يسودها التطرف السياسي والأيديولوجي الذي أدى إلى تسارع وتيرة ردود الفعل العنيفة ضد حقوق المرأة.

مكتب مساعدة محور مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي

مكتب مساعدة محور مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي خدمة فريدة للاستشارات البحثية والفنية تهدف إلى إلهام الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ودعمها للمساعدة في الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات، والتخفيف من حدته، والاستجابة له في حالات الطوارئ. يعمل في مكتب مساعدة محور مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي، الذي تديره منظمة التنمية الاجتماعية المباشر، مجموعة عالمية من كبار الخبيرات في مجال النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي المتأهبات للمساعدة في توجيه الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في الخطوط الأمامية بشأن الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتخفيف مخاطره، والاستجابة له بما يتماشى مع المعايير، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات العالمية. وجهات النظر أو الآراء المعبر عنها في النتائج النهائية لمكتب مساعدة محور مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي لا تعكس بالضرورة آراء جميع أعضاء محور مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا جميع الخبراء الموجودين في قائمة مكتب مساعدة مكتب التنمية الاجتماعية المباشر (SDDirect).

https://cofemsocialchange.org/wp-content/uploads/2018/11/Paper-2-Reframing-language-of-'GBV'-way-from-feminist-underpinnings.pdf

[12] سلط تقرير منتصف العام 2022 الصادر عن مجموعة الحماية العالمية الضوء على أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يعد أحد أكثر المجالات التي تعاني من نقص التمويل في مجموعة الحماية. للمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على:
https://www.globalprotectioncluster.org/sites/default/files/2022-09/gpc_protection_funding_mid-year-review_2022.pdf